أولا: الثقافة السياسية الرعوية .. والتطور التاريخى لمصر

مع الدورة الأولى للتاريخ المكتوب قبل الميلاد بثلاثة آلاف ومائتى عام تقريبا، بدأت مصر ممارسة برنامجها الحضارى الذى صاغته حول ثلاثية الأمن والسلام والتنمية، والتى ظلت شاغلها حتى اليوم وهى تؤدى دورها التاريخى الطويل الذى شهد تقلبات كثيرة بعضها حاد بين انتصارات وانكسارات هى الأكثر والأعمق لأى دولة فى التاريخ، فهى تارة تفرض سلامها الخاص من فضاء الدولة الوطنية ذات الوضع العالمى (شبه الإمبراطوري) فى الحقبة الفرعونية، فتهيمن على الحيثيين فى أسيا الصغرى، وعلى البابليين ثم الآشوريين فيما بين النهرين وعلى شبه الجزيرة العربية وليبيا والنوبة، وهى تارة أخرى مجرد مستعمرة يتوارثها الفرس واليونان والرومان، ثم هى فى تارة ثالثة ولاية إقليمية داخل فضاء الخلافة العربية الإسلامية تتنامى درجة استقلاليتها بتزايد الأعباء التى تتحملها إلى إمارة، ثم إلى سلطنة ثم إلى دار الخلافة بعد سقوط بغداد فى أيدى التتار فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى، حيث دخلت مصر، بل إنها تمرغت في نموذج "السلطة الرعوية"، وهو المعادل العربى لنموذج الإقطاع الأوروبى القروسطوى. ففى ظله أخذت السلطة السياسية تنفصل تدريجيا عن المجتمع العربي المتمدين، وترتبط بالعناصر التركية التي شكلت تدريجيا نخبة عسكرية اضطلعت بالوظيفة الأمنية، وحالت بين المجتمع العربي وبين الدور العسكري/ الجهادي الذي بدأ به تاريخه الإسلامي، وفي المقابل تحكمت في سلطته السياسية وموارده الاقتصادية ما ولد لديه شعورا عميقا بالاغتراب ترسخ في العصرين المملوكي والعثماني، واستمر في ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية. قبل أن تعود، ومنذ قرنين، تعود لتستكمل بناءها الوطنى فى مواجهة الاحتلالات الغربية، والسيادة العثمانية على السواء وحتى تعود بمنتصف القرن العشرين؛ لتؤدى دورها كدولة وطنية مجددا، ولكن فى ظل سياق إقليمى هذه المرة، فقد تبدلت العصور كثيرا، وأنجز التاريخ ثلاث ثورات حضارية غابت مصر عن ثانيتها وثالثتها رغم أنها صاحبة الأولى، ولذلك فقدت مصر وضع الدولة العالمية "القديم" لأجل غير منظور، وبات طموحها يدور فقط فى الفلك الإقليمى المحيط بها.

تقلبت مصر كثيرا إذن على سطح التاريخ، فيما عاش أغلب المصريين فى معظم العصور وإزاء كل السلطات، التى هيمنت على مقاديرهم

فقرا اقتصاديا، وهوانا سياسيا إلى درجة ساحقة لم تخفف منه لحظات الصعود الكبير للدولة. فقد كانت مصر أحيانًا كبيرة طامحة، وفى أخرى جريحة ومنكمشة، بينما وقع المصريون دوما أو فى الأغلب فى أسر الفقر والقمع إلا فيما ندر، ولو أعيد كتابة تاريخ مصر البشر من دون وقوف عند الأسر الفرعونية الثلاثين، ثم قيادة صلاح الدين ومن بعده قطز وبيبرس ضد الصليبيين والمغول، وكذلك مشروع محمد على باشا لإقامة إمبراطورية عربية حول مصر، لكان العنوان الأنسب لهذا التاريخ هو الألم.

وقد حاول بعض الباحثين كذلك أن ينسب الثقافة السياسية المصرية، أو يفسر التطور التاريخى المصرى على هذا النحو من منظور الإقطاع الأوروبى، غير أن ذلك التفسير كان تعسفيا على نحو، اعترف به منظرون وفلاسفة كبار للتاريخ المجتمعى الأوروبى، فماركس وإنجلز مثلا أكدا على الصعوبات الكامنة فى تطبيق مقولة الإقطاع الفيودالى الغربى الواردة ضمن نظرية المراحل الخمس (المشاعية – الرق – الإقطاع – الرأسمالية – الاشتراكية) على تاريخ المجتمعات الشرقية، خاصة ذات التجارب الحضارية المتميزة منها كالصين والهند وبلاد الشرق الأدنى، لذلك طرح ماركس فى حينه نظرية "نمط الإنتاج الآسيوي" لتفادى المحاذير العلمية والتاريخية البينة فى تطبيق مقولة الإقطاع على تلك المجتمعات[1].

وفى مصر نفسها أثار نزيه الأيوبى جدلا نظريًا حول طبيعة نظام ملكية الأرض عبر التاريخ الطويل، وما إذا كانت مصر قد عرفت النظام الإقطاعي أم أنها شهدت نظاما بيروقراطيًا لملكية الأرض[2]. وقد أثار هذه القضية فى الخمسينات إبراهيم عامر، الذى رأى أن مصر لم تعرف النظام الاقطاعى فى صورته المتعارف عليها.. "ذلك أن النظام الإقطاعى فى صورته الأوروبية النمطية كان يقوم على نوع من الالتزام التعاقدى المتبادل، الذى يرتب حقوقاً وواجبات واضحة بالنسبة إلى القن والسيد، يروى البعض أن هذه هى أصل فكرة (العقد الاجتماعى) فى الدولة الأوروبية الحديثة، ومفهوم أن الدولة تخضع أيضا للقانون كما يخضع له المواطن: ومن ناحية أخرى، فى الدولة الأوروبية الحديثة ومفهوم أن الدولة تخضع أيضا للقانون كما يخضع له المواطن. ومن ناحية أخرى، يقوم النظام الإقطاعي على سكنى الإقطاعيين الريف وموالاتهم لعملية الانتاج الزراعى، بما يسمح بتطوير الزراعة وتكوين فائض اقتصادى، هو الذى سمح فى ظروف أوروبا بنشأة وتطور طبقة برجوزاية

١ – د. محمد جابر الأنصارى، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحودة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م. ص ١٣٤

٢ – نزيه نصيف الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٤.

من الإقطاعيين الأثرياء، الذين تحولوا إلى سكنى المدن، والذين عملوا على الإسراع فى تطوير الدولة فى صورتها الأوروبية الحديثة. ومن ناحية أخرى، نجد أن وجود المقاطعات الإقطاعية المستقلة، ثم ظهور المدن الجديدة المستقلة كذلك عن سيطرة الدولة المركزية، قد سمح للفلاحين فى بعض الظروف (ثم للبرجوازيين فى ما بعد) بالثورة على حكام الإقطاعيات (وعلى الملك)؛ لأن السلطة لم تكن مركزة وشاملة بصورة تجعل مثل هذه الثورة شبه مستحيلة. فلو نظرنا إلى الوضع فى مصر، لوجدنا الدلائل تشير إلى أن النظام الزراعى فيها لم يتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة بين الفلاح وسيده، وأن القائمين على أمر الزراعة لم يقطنوا الريف ولم يشكلوا وحدات مستقلة فيه، ولم تسير لهم فرص الاستمرار فى ملكيتهم؛ بحيث يحولونها فى ما بعد إلى المدن ليقوموا فيها ببعض الأنشطة المستقلة عن سيطرة الحكومة المركزية... ومن ناحية أخرى نجد أن تمركز السلطة وعدم توزعها فى الإقطاعيات جعل مقاومة الفلاح للظلم الواقع عليه بالغة الصعوبة، لأن الفلاح كان عليه فى الواقع أن يواجه الدولة بأكملها، وليس مجرد سيد إقطاعي فى قطعة محددة من الأرض. ومن هنا نجد أن نسبة كبيرة من الثورات الشعبية فى مصر كانت ثورات شاملة ضد الدولة بأكملها احتجاجًا على ضخامة الخراج المطلوب... وكذلك كانت الدولة مسيطرة على المدن وما فيها من حرف وأصناف، ومن صناعة وتجارة، فلم تتمكن تلك المدن من أن ترعى أية حركة ثقافية أو سياسية مستقلة وطويلة النفس فى مواجهة سلطة الدولة المركزية المطلقة. هذه الأوضاع كان لها بطبيعة الحال انعكاسات أساسية على الثقافة السياسية"[1].

كما تصدى عالم الاجتماع العراقى على الوردى لفكرة الإقطاع هذه من واقع معايشته ودراساته للمجتمع العراقى، مؤكدا على أن: "ما نعرفه من أحوال العشائر العراقية لا ينسجم مع أحوال الإقطاع قط، وقد لخص الوردى تفنيده لذلك بقوله: "إن النظام الإقطاعي له شروط يجب أن تتوفر فيه؛ لكى يصح أن يطلق عليه اسم "الإقطاع"... أهمها أن تكون الأرض وسيلة للإنتاج وأن لا تكون ملكاً للعاملين فيها – الفلاحين – بل هى ملك السادة الإقطاعيين أو الدولة، فإذا بيعت الأرض كان الفلاحون من ضمنها... حين ندرس أحوال العشائر العراقية فى العهد التركى، نجد أن هذه الشروط غير متوفرة فيها. وأهم ما نلاحظه فيها هو أن علاقة شيخ العشيرة بأفرادها لم تكن من طراز علاقة السيد الإقطاعي بأقنانه. أضف إلى ذلك أن علاقة الفلاحين (= من العشائر) بالأرض لم تكن علاقة إقطاعية، بل هى إلى المشاعية أقرب"[2].

١- نزيه الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، المرجع السابق، ص ٢٥.

٢ ــ د. على الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩ ــ ١٩٧٦م، الجزء الخامس، ص٣٠٢.

وقد أخذ هذا الوعى العلمى يتزايد لدى المفكرين والباحثين العرب المعاصرين، فى ما يشبه الإجماع لديهم، حول ضرورة رفض النظر إلى مراحل التاريخ الإسلامى من خلال مراحل التاريخ الأوروبى، خاصة فى ما يتعلق بالمرحلة الاقطاعية. وهنا يعقد الباحث الاقتصادي شارل عيساوى فى كتابه عن التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة مكثفة لتبيان الفروق الجذرية العديدة بين نظام الإقطاع الأوروبي ونظام استغلال الأراضى فى التاريخ العربى – الإسلامى، فيقول: "كان هذا النظام يختلف فى عديد من الجوانب الهامة عن النظام الاقطاعى الأوروبى، يرجع ذلك أساساً إلى أن دول الشرق الأوسط كانت أكثر مركزية... مع اتجاه اقتصاد كل منها إلى انتاج السلع النقدية إلى مدى أبعد، وكان الولاء الذى يدين به التابع أو الضل لسيده فى أوروبا أكثر وضوحاً، والحقوق والالتزامات المتبادلة لكل طرف محددة وقاطعة. وأما فى الشرق الأوسط، فلم يكن هناك ولاء للسيد المباشر... وكان التابع يحصل على أرضه من المالك مباشرة، وعلى خلاف الوضع فى أوروبا، أيضاً، فلم يكن للسيد الاقطاعى أى حقوق قانونية ازاء فلاحيه فى "إقطاعه" الذى كان يدخل تحت سلطة قاض يعينه الملك، وكان النظام الإقطاعى الأوروبى يستند إلى دعائم قانونية وترتيب مستقر للسلم الاجتماعى، كما كان وراثيًّا ويرتبط برقعة محددة من الأرض. أما السلجوق والمملوك وغيرهما من السادة الإقطاعيين فى الشرق الأوسط فكانوا يمنحون إقطاعات (أو بتعبير أدق عائد إقطاعات) مقابل وظائف محددة يمارسونها، وكان فى مقدرة الملك أن يسترد الأرض منهم إن أراد، كما كان من سلطته أيضا أن يوزع أتباعه حيث شاء فى مختلف أنحاء البلاد، ولم يكن لورثة هؤلاء الأتباع فى أغلب أنحاء الشرق الأوسط حق المطالبة بالإقطاع. ومن هنا ينبع فارقان:

الأول: أن الإقطاع الأوروبى توفرت له عوامل الاستقرار والدعم والتوحد، بينما كان الأمراء الاقطاعيون فى الشرق الأوسط يحصلون على دخولهم من قطع مبعثرة إلى أقصى حد من الأرض. **والثانى:** أنه بينما كان الأوروبيون يقومون بتشييد القلاع ويقيم كل سيد فى إقطاعه، كان السادة الإقطاعيون فى الشرق الأوسط يفضلون الإقامة فى المدن بشكل عام، فكان من الطبيعى أن يؤدى هذا الوضع إلى إضعاف الرابطة التى تقيد السيد الإقطاعى فى الشرق الأوسط بأرضه، وإلى الحد من قوته بالسياسة. ولم يكن الفلاحون فى الشرق الأوسط على خلاف الحال فى أوروبا أقناناً، أى إنه لم يكن هناك أى قيد قانونى يربطهم بالأرض، رغم ارتباطهم بها عادة فى واقع الأمر نتيجة للعديد من الضغوط"[1].

والحق يقال إن بعض الباحثين الماركسيين الأكثر تقبلا للحقائق العينية التى يدرسونها، لم يلتزموا حرفيًّا بفكرة السيطرة التامة للإقطاع بإزاء الوقائع المخالفة لها التى واجهوها فى المجتمعات

[1]– شارل عيساوى، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٥، ص ٢٥٤–٢٥٥.

العربية، لذلك نجد المؤرخ والمستعرب فلاديمير لوتسكى يقول: "أما فى جنوب العراق فكانت تسود العلاقات البطريركية (= الأبوية العشائرية)، وكانت الأرض تعود إلى القبائل العربية، وتعتبر ملكا جماعيا بينهم"[1].

كما رحب كثير من الكتاب، الذين أدركوا المأزق المترتب على فكرة قيام إقطاعية شبه عالمية، على منوال (بيرى اندرسون) أحد مفكرى "اليسار الجديد بمقولة ماركس / نظريته عن "نمط الإنتاج الآسيوي" لتفادى المحاذير العلمية والتاريخية البينة فى تطبيق مقولة الإقطاع على تلك المجتمعات باعتبارها انعتاقا نظريًا من مخطط جامد ومبسط أكثر مما ينبغى للتطور التاريخى، حيث جمعت المقولة الماركسية البديلة تصورا مزدوجا لمجتمعات قروية "مكتفية ذاتيًا لم تعرف الملكية الخاصة، ولم تشهد التمايز والصراع الطبقى، مع خضوعها فى الوقت ذاته لسيطرة حكومة مركزية قوية، تملك الأرض وتشرف على نظام الرى"[2].

ولعل الأمر المهم فى هذا السياق هو أن نمط ما من الثقافة السياسية قد ارتبط بالمجتمعات ذات نمط الإنتاج الآسيوي والتى تتسم فى مجملها ببعض الخصائص العامة والمشتركة أهمها القوة المطلقة للسلطة السياسية، والتى تصل إلى درجة الاستبداد، مما دفع بعض الباحثين إلى إلى تسمية النظم السياسية فى تلك المجتمعيات باصطلاح قريب الشبه يعبر عن أشد أشكال السلطة المطلقة تطرفا لهذه البلدان، وهو نمط "الاستبداد الشرقى". كما أن هناك اصطلاحا ثالثا يطلقه فريق آخر على هذه المجتمعات وهو المجتمع الهيدروليكى؛ حيث يوجد مجرى مائى وحيد أو أساسى تعتمد عليه الحياة، ويفرض منطقه على نمط التفاعلات السائدة بين السلطة والمجتمع[3]. وتعبر هذه الاصطلاحات جميعا (نمط الإنتاج الآسيوى، الاستبداد الشرقى، المجتمع الهيدروليكى) عن مفهوم أساسى لمجتمع تنمو فيه السلطة المركزية القوية؛ نتيجة انتقاله من الرعى إلى الزراعة، وفى ظل ظروف بيئية خاصة تفرض عليه التجمع فى منطقة واحدة وأهمها اعتماده على مياه الأنهار وليس الأمطار فى عملية الاستزراع.

وقد تمثلت الخصوصية المصرية فى نهر النيل الذى ظل شريان حياتها سواء فى العصور القديمة أو الحديثة، إذ بدونه تصبح مصر كلها واديا متسعاً لا يتخلف عن وديان الصحراء الكبرى فى شمال إفريقيا، وقد ترتب على هذه الأهمية الخاصة لنهر النيل فى مصر قضيتان مهمتان فى حياة المصريين. **أولاهما:** الخطر المشترك الناجم عن تذبذب ماء النيل من عام إلى أخر، سواء

---

[1]- فلاديمير لوتسكى، تاريخ الأقطار العربية، ترجمة عفيف البستانى، موسكو: دار التقدم، ١٩٧١، ص ١٦.

[2]- بيرى أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمى، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣، ص ٦٩.

[3]- د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر: عناصر الثبات والتغير، فى كتاب: النظام السياسي المصرى وتحديات الثمانينات، مجموعة باحثين، تحرير د. على الدين هلال، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص ١٣٠.

بالزيادة المغرقة، أو بالنقصان المؤدى إلى الجفاف، مع ما لهذا الخطر من أهمية تفرض توحيد الجهود لمواجهته بجهد جماعى مشترك ومنظم. **وثانيتهما** : الفائدة المشتركة التى تعود على الجميع، إذا ما نظموا عملية الإفادة من مياه النهر عن طريق شق الترع وإقامة الجسور وغيرها من المشاريع، التى تفرض بدورها الجهد الجماعى المشترك والمنظم ذاته[1].

وبعيدا عن نظرية الحتم البيئى، فإن العلاقة بين الجغرافيا والسياسية فى مصر قد تشكلت حول نهر النيل، ذى المكانة المركزية فى الحياة المصرية، وصبغت هذه الحياة بعدد من الملامح الأساسية التى ارتبطت بنمط الإنتاج الآسيوي وأهمها:

أ- **المركزية السياسية المتطرفة** الناجمة عن رسوخ السلطة المركزية فى مصر منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، وبقائها البناء السياسي المركزى الذى تدور من حوله جميع الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما كان له بالغ الأثر فى تشكيل الواقع المصرى عبر التاريخ الطويل، وقد زاد من تطرف المركزية السياسية فى مصر ثلاثة دوافع وهى[2]:

١- غياب الضوابط الاجتماعية الفعالة، إذ يتسم مجتمع النهر بغياب التنظيمات الاجتماعية المختلفة التى يمكنها أن تكبح من السلطة المطلقة بما يعنيه ذلك من غياب القوى الاجتماعية المنظمة والمؤثرة، التى يمكن أن تدافع عن مصالحها وأرائها إزاء الحكومة كما فعلت الكنيسة، والنبلاء والمهنيين مثلاً فى المجتمعات الأوروبية.

٢- الاعتبارات الاقتصادية، فالحكومة المركزية هى التى تقوم بتوزيع كميات المياه مما يجعلها المسيطر الرئيسى على الموارد الاقتصادية والمتحكم فى النشاط الاقتصادى لدرجة الاحتكار كما حدث فى عهد محمد على، بل وفى عهد عبد الناصر، مما يؤدى إلى تغلغل الدولة فى المجتمع إلى درجة غير عادية.

٣ - الأوضاع الجيوبوليتيكية حيث الموقع غير الحصين لمصر وحدودها المفتوحة التى يسهل غزوها، مما أدى إلى اعتماد الشعب على الحكومة المركزية لكى تصد هذه الغزوات. ولذلك فقد اتجهت الحكومة المركزية إلى بناء جيش قوى، وكثيرا ما تكرر عبر تاريخ مصر سيطرة العسكريين على الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد، مثلما حدث عقب طرد الهكسوس، وفى خلال عصر المماليك، وأثناء حكم محمد على[3]. وقد تضافرت العوامل الثلاثة لكى تضخم من قوة السلطة المركزية فى مصر، وتجعل من الصعب معارضتها أو الخروج عليها مما أدى إلى الملمح الثانى.

---

[1] - حسن إبراهيم حسن، المجمل فى التاريخ المصرى، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبى، ١٩٤٢، ص ١٣.

[2] - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، المرجع السابق، ص ١٣٩.

[3] - د. أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش ترجمة محمود حداد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ص ٢٣.

ب- **عبادة السلطة السياسية** بمعنى الاحترام المبالغ فيه لها، وهى إحدى أهم القيم المميزة للثقافة السياسية للجماهير فى مصر منذ أقدم العصور حتى الآن، فالملك فى مصر القديمة لقبه رعاياه بـ (المعبود الطيب) فهو إله فى بعض الأحيان، أو ينحدر من سلالة الآلهة فى أحيان أخرى، وهو فى جميع الأحيان يتمتع بسلطان مقدس، وتتركز فى يده كل السلطات فهو رأس الدولة، والمهيمن على كل شئونها[1].

جـ- **السلبية السياسية** والشك لدى الجماهير فى علاقتها بالسلطة، وهى سلبية تجد تفسيرها فى قوة السلطة المركزية والتى أدت إلى أن يصبح كل إنجاز فى مصر أو خطوة إلى الأمام أو قرار، نابعاً من جهاز الدولة، أى من أعلى قيادة ولا يأتى بمبادرة من الشعب، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك الوضع، هى نمو درجة اللامبالاة وانخفاض درجة المشاركة السياسية كما يقول د. أنور عبد الملك... إذا كانت الدولة تصر على عمل كل شىء بنفسها وبواسطة السلطة، فلماذا لا نراقب ذلك من بعيد[2].

د- **الدور المتميز للبيروقراطية** فى الحياة العامة المصرية، نتيجة لما يلقيه نمط الإنتاج الآسيوى بملامحه السالف ذكرها، من مهام وأعباء على السلطة السياسية فى تنفيذ أهدافها وسياساتها ومشاريعها؛ خاصة تلك المتعلقة بالرى والصرف وتطهير الترع وإقامة الجسور وغيرها. وقد أدى هذا التضخم فى مهام ومسئوليات البيروقراطية فى مصر إلى تزايد أعداد الموظفين الإداريين وتعاظم أهمية الجهاز البيروقراطى بأكمله باعتباره رمز الحكومة المركزية فى تعاملها اليومى مع المواطنين، وعلى الرغم من الفترات الطويلة التى خضعت خلالها مصر للحكم الأجنبى منذ نهاية عصر الفراعنة حتى الغزو العثمانى، إلا أن البيروقراطية المصرية استطاعت الحفاظ على أهميتها وعلى مركزها المتميز حيث تم نقل المهارات والخبرات والقيم البيروقراطية، من خلال عملية التنشئة والتعليم من جيل إلى جيل[3].

ويمكن القول بأن هذه الملامح الأربعة لنمط الإنتاج الآسيوى، والتى شكلت الثقافة السياسية المصرية منذ عهدها الأول حول محدداتها الجغرافية والاقتصادية، قد تدعمت فى مسار تطورها بمحددين أخرين.

الأول: اجتماعى يتعلق بالتنشئة الاجتماعية؛ حيث يشير بعض الباحثين إلى ميل المصريين إلى تقبل الحكم السلطوى والخضوع له وعدم الثورة عليه نتيجة، لتعودهم على الممارسات ذاتها داخل

[1] - زكى شنودة، تاريخ الأقباط، الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة التقدم ١٩٩٦، ص ٢٣.

[2] - د. أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، مرجع سابق، ص ٢٢.

[3] - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٤٥.

الأسرة، فالواقع الذى يجابه الطفل فى العائلة هو واقع سلطوى، حيث يوجد نوع من التدرج الهرمى يحتل فيه الأب أو رب العائلة المركز الرئيسى حيث يحظى بالتقدير والاحترام والطاعة من جميع أفراد العائلة، وتشمل سلطاته استخدام مختلف أساليب العقاب، بما فى ذلك العقوبات البدنية ضد الزوجة أو ضد الأبناء. وعلى ذلك يصبح غرس قيمة الطاعة هو الهدف الأساسي لعملية التنشئة داخل الأسرة حيث يتعلم الأطفال احترام آبائهم وطاعتهم والاستجابة لأية أوامر أو مطالب تصدر منهم، كما يندر أن تتخذ القرارات داخل الأسرة وفقا للأسس والاعتبارات الديمقراطية، فالصغار لا يشاركون فى القرارات المتعلقة بمستقبلهم، كما لا يسمح لهم فى كثير من الأحيان بالشكوى من القرارات التى يشعرون بأنها غير عادلة، وعلى ذلك فالأسرة هى المسئول الأول عن تشكيل وصياغة ما يعرف بالشخصية السلطوية، مما ينجم عنه شل قدرة الفرد على التمرد، ونمو أشخاص خائفين مستسلمين يتقبلون النظام السلطوي وقيمه دون تردد، ويتكيفون معه دون مقاومة، رغم ما قد يتحملونه من ألم وإهانة من هذا النظام[1]، ولا شك أن هذا النمط من التنشئة لا يتوقف عند حدود الأسرة، ولكنه يمتد فى شتى التكوينات الاجتماعية الأكبر فى القرية، وفى المدرسة، وفى الجامعة، حتى يصل إلى النظام السياسي نفسه ليسميه بما يسمى بالطابع الأبوى، الرعوى وهو نفسه الطابع السائد داخل الأسرة.

أما الثانى: فيتعلق بالتراث الإسلامي، فالمصريون معروفون بنزعتهم الشديدة إلى التدين منذ أقدم العصور، فقد عبدوا الفرعون وقدسوه، وعرفوا التوحيد على يد اخناتون، ثم أقبلوا على المسيحية، غير أن إقبالهم على الإسلام والتحامهم معه كان أكبر من كل ما سبقه حيث تأثروا به ديناً، ولغة، ثقافة وحضارة إلى الحد الذى دفع البعض إلى القول بوجود انفصال بين مصر الإسلامية وما سبقها[2]، للدلالة على عمق هذا التأثر بالإسلام.

ورغم اختلافنا مع مقولة الانفصال هذه التى تبقى ضد افتراض هذه الدراسة، والذى يقوم على منطق التطور فى إطار الاستمرارية، فلا شك أن الإسلام كان من المصادر المهمة التى شكلت الثقافة السياسية المصرية، ففى ظل الإسلام توجد مجموعة من الأوامر والنواهى، التى تغطى مختلف جوانب حياة المسلم من أقل التفصيلات وصولاً إلى المبادىء الأساسية، وهذا هو الدور الذى تقوم به الشريعة الإسلامية، وهناك حاجة إلى القيادة والسلطة لتنفيذ الشريعة وحماية المجتمع الإسلامي من الأعداء ونشر كلمة الله، مما يترتب على ذلك من وجوب الخضوع للسلطة وطاعتها. كما أن الذى يحدد النظام الداخلى للجماعة ويؤمنه هو رضا أفرادها جميعا بأحكام الله وخضوعهم لها

[1] – هشام شرابى، مقدمات لدراسة المجتمع العربى، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧، ص ٧٥.

[2] – د. حسين فوزى، سندباد مصرى: جولات فى رحاب التاريخ. القاهرة، دار المعارف، ١٩٦١، ص ١١٥.

وطاعته لرئيس الجماعة أو حاكمها، والذى تصوغه الآية الكريمة "يا أيها الذين أمنوا أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم[1].

وهكذا فقد ارتبطت فكرة الحكم فى الإسلام بفكرة الخلافة، وبفكرة الشريعة الإلهية الواجبة التطبيق، مما أضفى على الخلفاء – ما بعد الراشدين – درجة مرتفعة من الأهمية لدى الرعية حيث الخضوع المطلق أو شبه المطلق من جانب الرعية للحكم، باعتباره ضرورة تفرضها الاعتبارات الدينية والسياسية، بينما الخروج عليه أو الثورة ضده تعتبر خطيئة دينية وجريمة سياسية.

والواضح فى هذا السياق أن الرأى الراجح والغالب لدى أهل السنة هو حرمة الخروج على الحاكم حتى لو كان فاسداً؛ لأن ثمار هذا الخروج أكثر مرارة من ظلمه هو نفسه لما يؤدى إليه من فوضى وخراب، وبرغم أن الخوارج والمعتزلة والزيدية وكثيرا من المرجئة نادى بضرورة عزل الإمام الجائر بالقوة والثورة عليه إذا اقتضى الأمر، فقد تغلب الاتجاه السنى التقليدى على التاريخ الإسلامي؛ حيث صعب على أغلب المسلمين الاقتناع بدعوة الخوارج فلم تجد أصداء واسعة، وثبت أنها دعوة غير قابلة للتنفيذ من الناحية العملية فى المجتمعات الإسلامية[2]. وهكذا أدى دخول مصر فى الإسلام واعتناقها للمذهب السنى إلى نقل الأفكار الإسلامية المتعلقة بالسلطة والحكم، والتى تلاقت على نحو عميق مع القيم السياسية السائدة فى مصر بتأثير نمط الإنتاج الآسيوي لتدعم بذلك صورة الحكم الأوتوقراطى الذى عرفته مصر منذ أقدم عصورها.

وعلى الرغم من تعرض مصر لبعض المؤثرات الجديدة منذ القرن الثانى عشر، فإن هذه المؤثرات لم تحدث تغييرا فى نمط الحكم أو تخفف من حدته ولم تضعف من قيم الخضوع والإذعان للسلطة وطاعتها، وقد تمثلت هذه المتغيرات فى دخول بعض الجماعات فى مجال التأثير السياسى كالعلماء الدينيين أو الأعيان، إلا أن تأثير هذه الجماعات كان محدودًا؛ لأنها لم تنجح فى إيجاد الهياكل النظامية التى تمثلها وتعبر عنها وتمكنها من التأثير، كما لم تتغير هذه التقاليد الإسلامية الراسخة جوهريًّا نتيجة للانفتاح على الغرب، منذ الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من حركات الإصلاح الاجتماعى[3].

إننا هنا لا ندين نموذج "الثقافة السياسية المصرية" إدانة تاريخية، فهو وإن كان يعد نموذجًا سلبيًّا الآن وبمعايير العصر، فإنه كان نموذجًا إيجابيًّا فى العصر القديم مكّن مصر من إنشاء أول دولة وطنية وأول حكومة مركزية فى التاريخ، وكان هذا سبق حضارى كبير، لا يمكن إدانته الآن بأثر رجعى حسب معايير القرنين الماضيين.

---

[1] – سورة النساء، آية ٥٩، القرآن الكريم.

[2] – د. حسن الجبلى، محاضرات فى القانون الدستورى، قسم القانون العام بالجامعة اللبنانية، ١٩٨١، ص ٢.

[3] – أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٤٨، ص ٥٩–١٢٠.

فما ندينه هنا وفقط هو استمرار بعض تجليات هذا النموذج حتى الآن، رغم كل التحولات التى عصفت بالعالم الحديث، ورغم الثورات الصناعية المتتالية، والموجات الديمقراطية المتنامية، والتى هبت ريحها على كثير من مناطق العالم، اللهم سوى المنطقة العربية وفى قلبها مصر، ناهيك عن معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولذا فإن عرض هذا النموذج فى هذا السياق لا يعنى إدانته تاريخيًا، وإنما وضعه كمرآة وكمرجعية للثقافة السياسية المصرية، يمكن من خلالها وقياساً إليها قراءة التطورات المعاصرة فى مصر، على صعيد الثقافة السياسية، والنهضة الوطنية.

obeikandl.com